

م هتديين

به، وإلى مجموعة أصدقاء تحبه وتؤمن به، وبقدراته الحقيقية، وتتيح له التفاعل الإنساني الضروري لكي ينمو كإنسان، على قدر طاقاته، وإلى قوانين تدافع عن كرامته الإنسانية، وتحميه من الناس الذين ما زالوا متخلفين عما وصلت إليه الإنسانية من احترام للبشر، وهم للأسف كثر.

الحقيقة التي يهرب منها الجميع، هي أن كل الناس معطوبون في أجسادهم وعقولهم ونفوسهم، أعطاباً غير ظاهرة، ولكن المعوق يلقي معاملة مهينة من البعض (العزل)، أو غير مناسبة من البعض الآخر (الشفقة)، لأن عطبه الجسدي أو العقلي ظاهر. وفي مجتمعاتنا التي تتصخّم فيها المظاهر إلى حد مرضي، تتصخّم تلقائياً رغبة بعض الناس بعزل المعوقين لأن ظاهرهم غير جذاب، وهي رغبة أناس يعانون ككل الناس من معوقات جسدية ونفسية

بحكم كونهم بشر. كل من يعامل المعوق على أنه أقل من إنسان، على أنه يجب أن يبقى في البيت، أو أنه يحتاج فقط إلى شفقة، وذلك لمجرد أن هناك عطباً ظاهراً في جسده أو عقله، هو أولاً إنسان يحاول أن يتناسى مدى إعطابه الشخصية، ولكن هناك خاصية أخرى لمجتمعاتنا، ألا وهي أنها مجتمعات تدعي التدين. في مجتمع يتشكّق بالدين، من يعامل المعوق على أنه أقل من إنسان، ليس فقط إنسان متخلف عن القيم الإنسانية، ولكنه أيضاً إنسان منافق، لأنه إنسان لا يتصرف بما يقوله الذين، ألا وهو أن كل الناس هم «أبناء الله»، كما يعبر المسيحيون، و«عياله» كما يعبر المسلمون. إن من يتصرف بصلف وقسوة مع المعوقين، أو أي إنسان آخر، كما ومن يتصرف بعنصرية واستعلاء مع إنسان آخر، ومن يتصرف بشكل طائفي مع أي إنسان آخر، ومن يشترك في شراء الدم،

من الواجب الاهتمام بكرامته الإنسانية وحمايتها، وإشراكه في حياة عائلة الله (المجتمع)، هو إنسان يتصرف بموجب الإيمان، وأقرب إلى قلب الله من مؤمن فكري يتصرف بموجب الإلحاد العملي. إن عزل المعوقين في مجتمعاتنا هو جريمة صامتة، وهذا العزل هو واقع حقيقي، فبينما نكاد لا نجد معوقين في الشارع في بلادنا، نلاحظ الوجود الطبيعي والدائم للمعوقين في شوارع ومقاهي ومطاعم ومدارس وجامعات بلاد مثل كندا. وفي محافظة كندية هي أونتاريو، سنّ البرلمان قانوناً يجبر، من ضمن ما يجبر، كل مالكي الأبنية أن يؤهلوا المباني لتناسب معوقتي الحركة، بالإضافة إلى الجهود الجبارة التي تسعى لفرض تأهيل مواقع الإنترنت، لكي تصبح قراءتها ممكنة بواسطة برامج حاسوبية مناسبة لمعوقتي النظر. بالطبع هذا كله يتطلب أن تسعى المؤسسات الشعبية إلى الضغط باتجاه وضع قوانين مناسبة، وأن تضطرّ البرلمانات لسنّ التشريعات المناسبة، وأن تحاسب الحكومات على أساس قيامها بواجباتها في تطبيق التشريعات، أو إجحامها عن تطبيقها، أي أن ذلك كله يتطلب ديموقراطية وشعباً حياً. ولكن قد تكون المطالبة بهذه الأمور، كالمطالبة بإيجاد حل حقيقي ينفذ القوانين في قضية النفايات (مثلاً أن تعود النفايات مسؤولية البلديات)، مناسبة لتحرك، وتشكيل مجموعات ضاغطة، وتكوين تيار ديموقراطي واع، ولكن حتى يولد ذلك الزمن الديموقراطي، ونظراً لأثر الدين في مجتمعات منطقتنا، فإن الإخلاص للبتّ الإيمان يقتضي أن يسعى حالياً المسؤولون عن التعليم الديني إلى وضع خطوات عملية حقيقية لمشاركة المعوقين في الحياة الاجتماعية بشكل عادي، بدءاً من النشاطات الدينية، وأن يسعى الجميع إلى الضغط من أجل تشريعات وتطبيقات مناسبة لمنحى يدمج المعوقين في الحياة المجتمعية، وهذا أقل الإيمان. في لبنان خطت الجمعيات الأهلية خطوات جبارة في طرح قضية المعوقين، منذ ثمانينيات القرن الماضي، أحد الخطوات المطلوبة اليوم هي خطوات تربوية من أجل تغيير الصورة النمطية عن المعوقين، ودمجهم في الحياة الاجتماعية اليومية. قد يبدو هذا كثيراً على بلد غارق في الفساد، ولكن هذا الوضع، كأوضاع أخرى، هو مسؤولية جماعية، ومحك إيماننا، فهو يفصح إن كنا مؤمنين أم منافقين، مؤمنين أم متدينين، أما يدخل الإيمان قلوبنا. ولهذا فمن الأفضل أن نخفف كثيراً من استعمال اسم الله كمخدر لضمائرنا ولاحتجاجها على أفعالنا، وملتفت إلى حقيقة واقعنا، وإلى كيفية عيش الإيمان في الحياة اليومية، عبر الاهتمام بقضايا وكرامة الإنسان، هذا الاهتمام الذي يشكل، وحده، مؤشراً على الإيمان العملي، على القرب والبعد عن الله.

* أستاذ جامعي للتكفير وإراقة الدم، وشاع وهج ابن تيمية وذاع صيته، وأضحى أكثر تعبيراً عن حلم الدين بعد أن سقطت دولته، وصارت طموحاً جميلاً براود غالبية المتدينين، في ظل استبداد النظام الرسمي الشمولي، وفي ظل تلف مشاريع عالمية كبيرة لكل هذه الأحلام، حتى لو كانت صغيرة، فاختلفت الدينني بالسياسي، أيما اختلاط، وصار إعلان الحرب داخل مجتمع الشهاداتتين متوقف فقط على توفر من يشعل الثقاب، ويمد بالسلاح، ويفتح الحدود، فالخيمرة جاهرة على الدوام لتعيد للدين مجده المغيب!

لهذا يبدو طبيعياً اليوم أن تشرعن تنظيمات الغلو الديني كل أعمالها وفتاوى ابن تيمية، دون الشافعي وغيره من أعلام الأمة الأوائل

* باحث وكاتب فلسطيني

أو يبيع صوته في الانتخابات، ومن يعنّف طفلاً أو اختاً أو زوجة (وصولاً إلى حدّ القتل أحياناً)، ومن يستعمل إنساناً آخر، أو نفسه، كشيء، ومن يتعامل مع إنسان على أنه مجرد وسيلة للوصول إلى هدف، أو عقبة يجب أن تزاح للوصول إلى هدف (كما فعل رجل الدين الذي أراد إراحة الشاب المعوق لكي تحلو «الصلاة» له ولغيره)، ومن لا يهتمّ إن فعل غيره كل ذلك مع إنسان آخر، ثم يقول «أمنت» يمكننا أن نجيبه بكل وضوح، «لا، لم تؤمن بعد، ولكن قل تدبنت ولما تدخّل الإيمان قلبك»، أي بكلمة مختصرة أنت إنسان منافق.

المتدينون هم أولئك الذين يحافظون من الإيمان على المظاهر، على الطقوس، على تقاليد اللباس والطعام والموسيقى والتجويد، أما قلوبهم فتبقى بعيدة عن الإنسان الآخر، وبهذا تبقى بعيدة عن الله.

كل الناس معطوبون في أجسادهم وعقولهم ونفوسهم أعطاباً غير ظاهرة

إن محكّ الإيمان بالله الذي لا يراه أحد، هو التعامل مع الإنسان الذي يراه الجميع. أما التمسك بالطقوس دون محبة الإنسان الآخر، التي تتجسد بالمحافظة والدفاع عن كرامته الإنسانية، وعن حقه بالحياة والحب والعدالة، وبإشراكه في الحياة الاجتماعية على قدر طاقاته، مع ما يقتضيه ذلك من تعديل في البيئة (تربية، تأهيل مداخل الأبنية، قوانين)، فهو في الحقيقة إلحاد عملي، أي نكران لله والإنسان في الحياة اليومية.

وفي المقابل فإن الإنسان قد ينكر الله فكراً لأسباب كثيرة، ليس أقلها كثرة ما يراه من ظلم واستغلال وفظائع يمارسها الذين يدعون الإيمان وينطقون باسم الله، ولكن هذا الملحد فكراً قد لا ينكر الإنسان عملياً، فيعامل، مثلاً، المعوق كإنسان حقيقي تام، ويسعى للعدالة، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، ويسعى للعدالة الاجتماعية، فيكون بذلك عاملاً بمتطلبات الإيمان العملية في تفاعله مع الآخرين، وبالتالي لا يكون منكرًا لله عملياً، ولو أنه أنكره فكراً. طبعاً يمكن للإنسان أن يكون ملحداً فكراً وعملياً، ويمكنه أن يكون مؤمناً فكراً وعملياً. ولكن في بلاد تذكر اسم الله في الصغيرة والكبيرة، وتتباهى الطوائف بمدى صحة عقائدها (وتعني بالعقائد: مجرد مجموعة من المسلمات المقبولة فكراً فقط)، وتتصارع وتتدابح على المصالح، كم هو قليل الإيمان، وكم هو كثير التدين، كم هو قليل الإلحاد الفكري، وكم هو كثير الإلحاد العملي! إن إنساناً ملحداً فكراً يتصرف على أساس أن كل إنسان هو أخ أو أخت بالإنسانية، أي من عيال الله، وأن



واعتبرتها مسوغاً شرعياً لممارسة شتى صنوف الأعمال. وتطور الأمر عند ابن تيمية عندما قاس على منع الزكاة، أموراً أخرى موجبة للحرب على من نطق بالشهادتين، حيث استرسل في تقصي أمثلة عديدة، يكفي واحد منها لإعلان الحرب، باعتباره خروجاً عن بعض الدين، والدين كل واحد، وإلا فلا دين، وذكر من جملة هذه الأمور:

إِنْ ائْتَمَعُوا عَنْ الْحُكْمِ فِي الدَّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَبْصَاحِ وَنَحْوِهَا بِحُكْمِ الْكُتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وكذلك إن أظهروا البدع المخالفة للكتاب والسنة، وأتباع سلف الأمة وأئمتها؛ مثل أن يُظهروا الإلحاد في أسماء الله وأياته، أو التَّكْذِيبِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، أو

صدقات بني حنيفة. بحث الفقهاء في العصور الإسلامية اللاحقة تلك المرحلة، فكانوا على ضربين، أحدهما اعتبرها (حرب ردة) مجازاً، ففرق بين تمرد مسلمة الديني، وبين منع الزكاة السياسي، وإن اعتبر الدين ذا صلة بالحالتين، ومثال على ذلك الإمام الشافعي، رائد أحد أهم مذاهب أهل السنة، والمتوفى قريباً من صدر الإسلام، 205هـ. فيما برز في مقابله، وإن بعد قرون بعيدة، من اعتبر ذلك الحدث الكبير «حرب ردة» على الحقيقة، فكل مانع زكاة كافر مرتد يجب إزهاق روحه، بل هو أخطر من الكافر الأصلي، ومثال على ذلك الشيخ ابن تيمية، والذي أصبحت فتاويه، لاحقاً، ملهمة لتيارات إسلامية واسعة في عموم الأرض، خاصة على المستوى السلفي السني، وتلقفت تيارات الغلو الديني كثيراً من فتاويه،

التَّكْذِيبِ بِقَدْرِهِ وَقَصَائِهِ.

- أَوْ التَّكْذِيبِ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، أَوْ الطَّعْنِ فِي السَّابِقِينَ الْأَوْلِيَيْنِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ.

مالت القوى العالمية إلى تجنب الرؤية الدينية الحصرية كباعث على التوجه السياسي

غلب المسمى على الجوهر، عبر الزمن، وغابت معه رؤية الشافعي، رغم بقاء اسمه كعلم، وغاب الفاصل بين الخيط الأبيض من الأسود من الفجر، فأضحى كل سياسي ليس ديني فحسب، بل أصل ديني، ومبعث